أثر قيام سد النهضة الأثيوبي في الأمن المائي السوداني

د. إكرام محمد صالح حامد دقاش*
باحثة وأكاديمية من السودان

* كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ـ جامعة الزعيم الأزهري

مقدمة

إن السكان بطبيعة الحال يتزايدون وبمعدلات متفاوتة في جميع أنحاء العالم بصورة عامة، وفي العالم الثالث بصورة خاصة. هذا النمو المتسارع للسكان أفرز احتياجات متفاوتة للمياه، لتأمين الغذاء والاستهلاك المنزلي، والصناعات، وتوليد الطاقة الكهرومائية وغيرها من الاستخدامات المتعددة للمياه. ولأجل هذه الاحتياجات المائية المتزايدة عقدت الدول الكثير من المؤتمرات والندوات، لتأمين شريان الحياة للإنسان والحيوان والنبات، وسخرت التكنولوجيا المائية لتحد من الفواقد المائية، فضلاً عن تكنولوجيا تحلية مياه البحر التي تحرز تقدماً لإيجاد أفضل الوسائل لتوفير المياه للاستعمال البشري.

إنّ العناية بالحديث عن المياه لاشتراك عدد من الدول فيها ولوجود اختلافات وعلاقات متباينة بينها، وكذلك لارتباطها باتفاقيات وبروتوكولات قديمة، متجددة بالمطالبة بإلغائها وفقاً لنظرية التغيير الجوهري في الظروف.

تنبع أهمية هذه الدراسة من استشعار عجز الموارد المائية عن تلبية حاجات دول حوض النيل الزراعية الصناعية، فضلاً عن زيادة النمو السكاني ومتطلباته المائية، وعجز القانون الدولي عن تنظيم العلاقة بين دول حوض النيل في توزيع حصص المياه وعدم وجود آلية قانونية (اتفاقية) ملزمة للدول مصادق عليها.

وإن **الإشكالية** الكبرى في الأنهار الدولية تتمثل في أن القانون الدولي لم

يوفر أساساً قانونياً واضحاً يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادئه، كذلك ومن وجهة أخرى تتزايد أزمة المياه في العالم المعاصر في الوقت الذي لا يخضع فيه حوض نهر النيل لاتفاقية شاملة بين جميع دوله لتقاسم المياه.

فرضية الدراسة:

1. إن المتغيرات الدولية والإقليمية، والبيئية والمناخية تحتم على جميع الدول التعاون والاتفاق من أجل مواجهة المشاكل القانونية لتنظيم علاقاتها المائية.
2. عدم وجود توافق حقيقي بين دول حوض النيل، على تقاسم الحصص المائية ومطالبتها بإعادة التفاوض حول الأنصبة، مما يجعل من الصعب التعاون والاتفاق.

عدم وجود توافق حقيقي بين دول حوض النيل، على تقاسم الحصص المائية ومطالبتها بإعادة التفاوض حول الأنصبة، مما يجعل من الصعب التعاون والاتفاق.

3. مياه النيل لم تكن سبباً في توتر العلاقات السودانية الأثيوبية.
4. إيجابيات سد النهضة على السودان أكثر من سلبياته.
5. تمثل المياه وسيلة ضغط سياسية من طرف ضد طرف آخر، بين دول حوض النيل، وأضحت سبباً للتحالفات الإقليمية والدولية.

أولاً: العلاقات الاقتصادية السودانية الأثيوبية

تعد المصالح الاقتصادية المتبادلة من أهم وأقوى معززات التقارب في العلاقات الخارجية بين الدول، إن الوضع الاقتصادي في كل من السودان وإثيوبيا يقود إلى التعاون الاقتصادي، وذلك لتكامل الموارد فيما بينهما. مما يؤدي إلى تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

إن الوضع الاقتصادي في كل من السودان وإثيوبيا يقود إلى التعاون الاقتصادي، وذلك لتكامل الموارد فيما بينهما. مما يؤدي إلى تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

أصبحت إثيوبيا دولة حبيسة مغلقة تبحث عن منفذ بحري لصادراتها وارداتها الأساسية، ووفقاً لذلك التحسن شهدت عاصمتا الدولتين زيارات متبادلة بين القيادات السياسية والتنفيذية والفنية في إطار دعم العلاقات وتطويرها. وظهر هذا التحسن في العلاقات الاقتصادية بصورة أكثر وضوحاً، في شكل اتفاقيات وبروتوكولات وتوجت العلاقات بفتح الموانئ السودانية لحركة التجارة

جدد الجانبان السوداني والإثيوبي تأكيديهما قاعدة الاستخدام العادل للمياه مع الحاجة إلى العمل للمحافظة على البيئة وتقسيم المياه وحماية الموارد الطبيعية والتبادل المستمر للمعلومات والبيانات.

الخارجية الإثيوبية. وتم تخصيص ميناء خاص بإثيوبيا قرب بور تسودان لاستقبال وشحن وتفريغ الصادرات والواردات الأثيوبية. وتشكل الطريقة التي تستخدم بها إثيوبيا ميناء بورتسودان، تطوراً هاماً في نمو العلاقات بين البلدين، وتتوقع السلطات في بورتسودان القيام بتحميل وتفريغ اثنين مليون طن من المنتجات الإثيوبية سنوياً كما يشير المسئولين إلي توقعات حدوث زيادة كبيرة في تجارة الحدود، وتطور كبير في صناعة الخدمات علي طول الطريق نحو الحدود، كذلك خصصت منطقة حرة لدفع علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، مقابل الاستفادة من فوائض الكهرباء الإثيوبية عبر مشروعات الربط الكهربائي بدءاً بالولايات الحدودية المشتركة بين البلدين، كل ذلك يجئ في إطار حركة الإنماء الاقتصادي وتبادل منافع الموارد الطبيعية بين البلدين انطلاقاً من قاعدة المصالح الاقتصادية والتطوير الإيجابي للعلاقات بين البلدين[1]

(1) المصدر السابق.

ثانياً: العلاقات السودانية الأثيوبية في إطار مياه النيل

إن العلاقات السودانية الإثيوبية لم تشهد طيلة الفترة التي تلت استقلال السودان مشكلة حول المياه، ولم تثار قضية المياه كسبب لتوتر العلاقات بين الدولتين. وفيما يختص باستخدام مياه النيل والحفاظ على البيئة انعقد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة في مارس 1992، وقد جدد الجانبان السوداني والإثيوبي تأكيديهما قاعدة الاستخدام العادل للمياه مع الحاجة إلى العمل للمحافظة على البيئة وتقسيم المياه وحماية الموارد الطبيعية والتبادل المستمر للمعلومات والبيانات في هذا المجال، وأن يسعى الجانبان بالعمل الجاد للتفاهم المشترك بين دول حوض النيل، وقيام هيئة تضم كل دول حوض النيل حتى يمكن التعاون في مجال التنمية. رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي دائماً ما كان يصرح، بأنه ليس هناك مشكلة بين السودان وإثيوبيا في مياه النيل، وأن أثيوبيا ترفض اتفاقية مياه النيل 1959 بين السودان ومصر، بل المشكلة بين إثيوبيا ومصر[2].

(2) المصدر السابق.

1 ـ الوضع الراهن لاتفاقيات مياه النيل

حتى الآن لم يحسم موضوع اتفاقيات مياه النيل من عدمه بعد، قانونياً أو سياسياً، رغم الاعتراضات عليها من معظم الدول، وعليه لم يحدث على

الطبيعة ما يمس أو يخفض من حصص مصر والسودان، كما لم تعرض أي من تلك الاتفاقيات أمام محكمة أو هيئة دولية قانونية للاحتكام إليها.

أ ـ سد النهضة

أثيوبيا دولة غنية مائياً، لكن تواجهها تحديات صعبة تتمثل في الآتي[3]:

(3) المصدر السابق.

ـ التغييرات المناخية والتباين الزماني والمكاني للأمطار التي تتسبب في الجفاف والفيضانات، الزيادة الكبيرة للسكان.

ـ كثرة الأنهار التي تنبع وتبدأ في أراضيها، ثم تعبر حدودها إلى دول أخرى، وتصبح أنهاراً دولية تتشارك وتتنافس في استعمالاتها هذه الدول (12) نهراً مقسمة على أربعة منظومات نهرية هي: نهر أواش، نهر وابي شبيلي وجوبا وغنتيالي، نهر أومو، منظومة النيل.

ـ انشغال إثيوبيا بحروبها الداخلية والخارجية مع إريتريا والصومال، وبالإضافة لظروفها الاقتصادية، وقلة التمويل الخارجي، كل تلك الظروف حدت من طموحاتها في تنمية طاقتها الكهربائية.

ب ـ الطموح الإثيوبي التنموي

تتطلع أثيوبيا لبناء خطط مفصلة لبناء اقتصادها، تشتمل على دراسات تفصيلية للاستفادة القصوى من مواردها المائية. وتعتمد على توليد أكبر قدر من الطاقة الكهربائية المتاحة لإثيوبيا والتي تتجاوز 45,000 ميغاواط، خاصة في منظومة نهر النيل، ونهر أومو وهنا سوف يتم التركيز على دراسة السدود على نهر النيل فقط.

ت ـ مشاريع السدود الإثيوبية على منظومة نهر النيل

تشتمل منظومة نهر النيل نهر عطبره، الذي يعرف في إثيوبيا بنهر تكزي، والنيل الأزرق الذي يُسمى داخل إثيوبيا بنهر أتاي ونهري أوكوبو وبارد (واللذين يكونان بعد التقائهما في دولة جنوب السودان نهر السوباط).

● **مشروعات النيل الأزرق (أباي)**[4]:

(4) سلمان محمد أحمد سلمان، ندوة سد النهضة، مركز دراسات السلام (جامعة بحري) بالتعاون مع السفارة الأثيوبية بالخرطوم، سبتمبر2013.

ـ مشروع تبس أباي عام 1964 عند مخرج بحيرة تانا، لتوليد 12 ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

ـ سد فينشا (نهر فينشا) هو أحد روافد نهر النيل الأزرق، هو سد صغير بدأ عام 1968 واكتمل عام 1973، تم تأهيله عام 1999 يولد طاقة كهربائية تقدر بـ 84 ميكا واط.

ـ مشروع تبس أباي، هو امتداد لتبس أباي الأول يقع على نهر النيل الأزرق على بعد 32 من مخرج بحيرة تانا، بدأ العمل فيه عام 2001 وانتهى عام 2005، يولد طاقة كهربائية 75 ميغاواط.

ـ سد تكزي: يقع على نهر عطبره بدأ عام 2002 واكتمل عام 2010، يولد طاقة كهربائية تقدر بـ 3000 ميغاواط، تم تمويله من الحكومة الصينية.

ـ سد تانابليس: يقوم بتحول مياه من بحيرة تانا لنهر بليس (أحد روافد النيل الأزرق)، وبناء محطة لتوليد الطاقة عند مكان التقاء نقطة التحويل بالنهر، بدأ العمل فيه عام 2004 وانتهى عام 2010. يولد طاقة كهربائية تقدر بـ 460 ميغاواط بنته شركة ساليني الإيطالية. هكذا تولد إثيوبيا من هذه السدود أكثر من 2000 ميغاواط إلى الآن.

(5) الموسوعة الحرة.

2 ـ سد النهضة معلومات أساسية[5]:

- يبعد 40 كلم من الحدود السودانية.
- أكبر سد في أفريقيا والعاشر في العالم.
- يتوقع إنتاج طاقة كهربائية تقدر بـ 5,250 إلى 5,500 ميغاواط أي أكثر مرتين ونصف من كهرباء السد العالي.
- يحتجز سد النهضة خلفه في البحيرة مياه تقدر بـ 62 مليار متر مكعب، وأقل بقليل من نصف كمية مياه السد العالي (162 مليار متر مكعب).

(6) المصدر السابق.

- التكلفة الإجمالية بحسب التقديرات الإثيوبية 4,800 مليار دولار التمويل ذاتي عبر الموارد الإثيوبية بإصدار سندات للإثيوبيين.
- التنفيذ شركة ساليني الإيطالية تقوم بالبناء مع احتمال زيادة شركات أخرى غالباً ما تكون صينية[6]

يحتجز سد النهضة خلفه في البحيرة مياه تقدر بـ 62 مليار متر مكعب، وأقل بقليل من نصف كمية مياه السد العالي (162 مليار متر مكعب).

ثالثاً: إعلان إثيوبيا بناء سد النهضة وردود الفعل السودانية المصرية:

في أبريل عام 2011 أعلنت إثيوبيا بناء سد النهضة الإثيوبي، احتجت كل من السودان ومصر على هذا الإعلان بشدة للآتي[7]:

(7) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف سد النهضة الأثيوبي، رقم 3، الخرطوم، 2011.

1. أنه سوف يسبب أضراراً بالغة بتقليل كميات المياه التي سيحملها النيل الأزرق لهما وتعديل ميعاد وصولها.

2. مسألة سلامة السد والآثار الكارثية إذا انهار السد على السودان.

لجنة الخبراء الدولية: اقترحت إثيوبيا بناء على تلك الاحتجاجات السودانية المصرية، تكوين لجنة من عشرة أعضاء تشمل عضوين في كل دولة (إثيوبيا، مصر، السودان)، فضلاً عن أربعة أعضاء آخرين من دول حوض النيل، للنظر في أي أضرار قد تنتج من قيام سد النهضة، وأن تقترح الحلول اللازمة للتقليل من هذه الأضرار. تكونت اللجنة في أكتوبر 2011، وبدأت عملها في نوفمبر 2011 بعد سبعة أشهر من بداية بناء السد، وتم الاتفاق على انتهاء مهمات اللجنة ورفع تقريرها في 31 مايو 2013 (عام ونصف العام)[8]

بداية بناء السد:

(8) لقاء مع سلمان محمد أحمد سلمان، بالمركز السوداني للتوفيق والتحكيم، الخرطوم، العمارات ش7، 2014/2/12.

في 28 مايو 2013 (قبل ثلاثة أيام من موعد تقديم لجنة الخبراء الدولية لتقريرها) قامت إثيوبيا بتحويل مجرى النيل الأزرق بإعلان رسمي للعمل ببناء السد (ليصادف ذلك اليوم تاريخ احتفال يوم وصول الحزب الحاكم للسلطة في إثيوبيا 1991)، وليكون ذلك جزءاً أساسياً من الاحتفال بالعيد الوطني لإثيوبيا[9]

(9) المصدر السابق.

اعترضت مصر بشدة على مسألة تحويل مجرى نهر النيل الأزرق، قبل صدور تقرير لجنة الخبراء الدولية، وقبل أن تقوم الأطراف المعنية بدراسة مكوناته وتوصياته. بعدها عبر سفير السودان بمصر أنه صدم بالقرار، وأن السودان سوف يحيل المسألة إلى جامعة الدول العربية لمناقشتها واتخاذ الرد المناسب حولها.

اعترضت مصر بشدة على مسألة تحويل مجرى نهر النيل الأزرق، قبل صدور تقرير لجنة الخبراء الدولية.

موقف السودان من بناء السد: بعد يوم واحد من تصريح سفير السودان بالقاهرة (كمال حسن علي)، أعلنت وزارة

أن تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق دون مشاورات ومفاوضات مع السودان ومصر يعد انتهاكاً للقانون الدولي.

الخارجية السودانية أن السودان لن يتضرر بالخطوة الإثيوبية بتغيير مجرى نهر النيل الأزرق في إطار بناء سد النهضة، مؤكدة وجود مشاورات بين إثيوبيا والسودان ومصر، وأن الجهات الفنية بوزارة الكهرباء والموارد المائية أكدت أن الخطوة الإثيوبية لا تسبب للسودان أي ضرر[10]. بعدها صرح الخبير القانوني دكتور أحمد المفتي المستشار القانوني السابق لوفد التفاوض السوداني لحوض النيل، أن تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق دون مشاورات ومفاوضات مع السودان ومصر يعد انتهاكاً للقانون الدولي[11].

هكذا نلحظ التخبط والتضارب الواضح في التصريحات فبعض المسؤولين والوزارات والخبراء، إذ أعلنوا ترحيبهم بقيام سد النهضة وعددوا فوائده. والعكس أيضاً أعلن آخرون معارضتهم للسد وعددوا مضارة وآثاره السلبية على السودان، واستمر الحال إلى أن حَسَمَ الموقف الرسمي رئيسُ الجمهورية في 3/ 12/ 2013 بتأييد السودان بناء السد.

تحليل:

لقد وافقت السودان ومصر من حيث المبدأ، على القبول بالاشتراك في اللجنة الدولية للخبراء بشأن سد النهضة بمندوبين لكل منهما، وأن الموافقة على قيام سد تعني بالضرورة الموافقة على تحويل مجرى النيل الأزرق قبل البداية في بناء السد، فكيف يمكن تفسير هذا الاحتجاج السوداني المصري، هل هو تمادي في التسويف والتأخير؟ المعروف أن عملية بناء أي سد تتطلب تغيير مجرى النهر ليتم البناء في مجرى النهر الأصلي، وبعد الانتهاء من البناء تتم إعادة النهر لمجراه الطبيعي الأصلي. يذكر أن إثيوبيا قد أوضحت أنها سوف تقوم بتحويل مجرى النيل الأزرق بعد انتهاء موسم الفيضان في شهر سبتمبر 2013، ولم يحتج السودان ومصر وقتها أو يعترضا.

قرار لجنة الخبراء:

في 31/ 5/ 2013 أصدرت لجنة الخبراء تقريرها وأوصت بالآتي[12]:

1. إن دراسات قيام سد النهضة التي أكملتها الحكومة الإثيوبية، هي دراسات أولية وليست بمستوى التفاصيل والعمق المطلوبين لسد يمثل هذا الحجم والتأثيرات.

(10) إعلان وزارة الخارجية السودانية نقلاً عن وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم30،/5/ 2011.

(11) وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم.

(12) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف سد النهضة الأثيوبي، رقم 4، الخرطوم، مايو 2013.

2. أوصت اللجنة بالقيام بمزيد من العمل في هذه الدراسات، ولا سيّما التأثيرات البيئية والآثار السلبية المحتملة على السودان ومصر.

التفسير المصري لتقرير لجنة الخبراء:

1. طالبت مصر إثيوبيا بوقف العمل فوراً في السد حتى الانتهاء من تلك الدراسات.

2. أن تكون توصيات اللجنة هي المرحلة التالية للتنفيذ وليس مواصلة بناء السد.

التفسير الإثيوبي لتقرير لجنة الخبراء:

1. رفض الطلب المصري.

2. إن تقرير لجنة الخبراء لم يوصِ بوقف بناء السد، لأن ذلك ليس جزءاً من مرجعيتها في الأساس (اختصاصها)، وفق اقتراح تكوينها من إثيوبيا.

3. إن إثيوبيا ستكمل الدراسات التي أوصت بها تقارير لجنة الخبراء الدوليين بالتزامن مع مواصلتها بناء السد.

ترتب على ذلك تصعيد خطير في العلاقات بين الأطراف الثلاثة خاصة مصر وإثيوبيا والسودان، بل وصف بعض الساسة المصريين موقف السودان بالمقرف.

اجتماع ثلاثي في 4 نوفمبر 2013:

هو اجتماع ثلاثي لوزراء الري السوداني والمصري والإثيوبي، بشأن مناقشة تقرير لجنة الخبراء حول سد النهضة.

الوزير أسامة عبد الله (السودان).

د. محمد عبد المطلب (مصر).

السيد الأمايو تقنو (إثيوبيا).

اقترحت مصر في هذا الاجتماع:

1. أن الدراسات التي أوصى بها تقرير لجنة الخبراء والخاصة بالتأثيرات

البيئية للسد والآثار السالبة على دولتي السودان ومصر يجب أن تُجرى بأقصى سرعة.

2. أن يقوم بهذه الدراسات خبراء عالميون مشهود لهم بالكفاءة من خارج دول حوض النيل، وليس خبراء إثيوبيا (ومما يذكر هنا أن مصر في هذا الاجتماع لم تطالب بوقف العمل في بناء سد النهضة لحين اكتمال هذه الدراسات)[13].

(13) المصدر السابق.

الرد الإثيوبي على الطلب المصري

1. إن لجنة الخبراء الدولية قد اكملت المهمات المناط بها بحسب اتفاق ومرجعية إنشائها ولم يعد لها وجود.

2. إثيوبيا بدأت في الدراسات التي أوصى بها تقرير لجنة الخبراء في شهر يونيو 2013، وقطعت شوطاً في هذا الاتجاه، وعليه لا مجال للعودة مجدداً وفتح هذا الملف، والمطالبة بتعيين خبراء أجانب للقيام بالدراسات[14]

(14) المصدر السابق.

هكذا كان الاجتماع يناقش هذه المسائل، وانتهى في اليوم نفسه من دون التوصل إلى نتيجة أو حل وسط، بعد أن أصرت إثيوبيا ومصر على مواقفهما. انتهى الاجتماع دون أن يصدر بياناً مشتركاً أو مؤتمراً صحفياً بحسب العرف الدولي. بل باتفاق الأطراف الثلاثة على مواصلة التشاور في الأسبوع الأول من ديسمبر 2013 بالخرطوم.

وفي 5/ 11/ 2013 (اليوم التالي لنهاية الاجتماع) عقد وزير الري الإثيوبي مؤتمراً صحفياً بمقر السفارة الإثيوبية بالخرطوم، تحدث فيه عن المسائل العالقة في المفاوضات، وكرر عرض إثيوبيا للسودان ومصر للمساهمة في تمويل السد وإدارته والمشاركة في منافعه.

وزاد الوزير أن إثيوبيا تستند إلى أربعة مبادئ أساسية في تنفيذها لسد النهضة هي[15]:

(15) المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الري الإثيوبي بمقر السفارة الإثيوبية بالخرطوم، بتاريخ 2013/ 5/11.

1. الفائدة لكل الأطراف (إثيوبيا/ مصر/ السودان).

2. الاستفادة المنصفة والمعقولة من مياه النيل.

3. عدم إلحاق ضرر ذي شأن بالدول الأخرى.

4. التعاون التام وحسن النية مع دول الحوض كلها.

إن إثيوبيا ظلت في الأعوام الماضية ضمن العشر دول الأولى في العالم في النمو الاقتصادي.

كذلك أوضح الوزير الإثيوبي أن الخلاف في هذا الاجتماع، هو مع مصر وليس مع السودان، وكرر الوزير الإثيوبي عرض إثيوبيا بإمكانية الملكية والإدارة المشتركة والتمويل. ولكن من الآن لم يرد السودان ومصر على ذلك العرض بالقبول أو الرفض.

إن إثيوبيا ظلت في الأعوام الماضية ضمن العشر دول الأولى في العالم في النمو الاقتصادي.

زيارة رئيس وزراء إثيوبيا للسودان:

في 3/ 12/ 2013 زار رئيس الوزراء الإثيوبي السيد هايل مريام ديسالين للسودان، زار فيها ولاية القضارف وسد مروي، وأعلن السودان وإثيوبيا توقيعهما على ثلاث عشرة اتفاقية منها اتفاقيات الربط الكهربائي بين البلدين وبيع الكهرباء الإثيوبية للسودان. وإنهاء النزاع حول منطقة الفشقة السودانية (التي تحتلها إثيوبيا)، والإعلان بأنها سودانية واستعداد إثيوبيا للتفاوض حولها وحول بقية المناطق الحدودية[16].

(16) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف العلاقات السودانية الأثيوبية، رقم 6، الخرطوم، ديسمبر 2012.

وفي 4/ 12/ 2013 أعلن الرئيس عمر حسن أحمد البشير صراحة تأييد السودان لسد النهضة الإثيوبي، وأوضح أن ذلك التأييد ليس لأسباب سياسية، أوضح الرئيس عمر حسن أحمد البشير الفوائد الكثيرة التي سيجنيها السودان من سد النهضة. بل إن سد تكتري سوف يزيد الطاقة التي سيولدها سد ستيت أعالي عطبرة طوال العام، بدلاً من موسميته (من شهر يونيو حتى أكتوبر) قبل بناء سد تكزي، و أن سد النهضة سوف يساعد في حل مشاكل سد مروي ويرفع طاقته التوليدية[17].

(17) المصدر السابق.

رابعاً: تحديد الموقف السوداني الرسمي من سد النهضة:

في 4/ 12/ 2013 أعلن السودان رسمياً على لسان السيد/ رئيس الجمهورية تأييد السودان لسد النهضة. الإعلان أدى للآتي:

1. أنهى حالة الارتباك في موقف السودان تجاه السد.

2. أضعف التكتل السوداني المصري ضد بقية دول حوض النيل، الذي

استمر منذ 11/ 8/ 1959 تاريخ توقيع اتفاقية مياه النيل بين البلدين. وخلق حلفاً جديداً بين السودان وإثيوبيا.

اجتماع ثلاثي لوزراء الري السوداني المصري الإثيوبي بشأن سد النهضة 10/ 12/ 2013

السيد معتز موسى يوسف (السودان) الذي خلف الوزير أسامة عبد الله في الوزارة.

د. محمد عبد المطلب (مصر).

السيد الأمايو تقنو (إثيوبيا).

مقترحات مصر في هذا الاجتماع:

1. تكوين لجنة خبراء دوليين لتقييم آثار سد النهضة على مصر دون تحديد هويتها.
2. أصرت مصر على أن يتوقف العمل في بناء السد حتى تنتهي اللجنة الدولية الجديدة من أعمالها.

الرد الإثيوبي:

1. رفضت إثيوبيا المقترحات المصرية، وأعلنت أنها ستشكل لجاناً إثيوبية، لإجراء الدراسات التي اقترحتها لجنة الخبراء الدولية.
2. إثيوبيا لن توقف بناء السد لأيّة مدة زمنية.
3. إن لجنة الخبراء الدولية قد انتهت مهمتها في مايو 2013، بعد أن قدمت تقريرها للأطراف الثلاثة.

تحدث الوزير السوداني في نهاية الاجتماع وهو يتوسط الوزيرين المصري والإثيوبي، عن نجاح الاجتماع في معالجة بعض القضايا العالقة، وقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على اللقاء في الخرطوم في 4/ 1/ 2014، مما يؤكد قبول السودان كوسيط، وأصدر الاجتماع في نهايته بياناً مقتضباً، تلاه وزير الموارد المائية السوداني معتز موسى أوضح فيه الآتي[18]:

1. أن الأطراف الثلاثة وافقت على تشكيل لجنة خبراء محليين تتكون من 12 خبيراً أربعة من كل دولة.

(18) بيان وزير الموارد المائية السوداني معتز موسى، عقب نهاية الاجتماع الثلاثي لوزراء الري السوداني المصري الإثيوبي بشأن سد النهضة المنعقد بالخرطوم، في 2013/12/10.

2. إن مرجعية لجنة الخبراء المحليين هي بحث تقرير لجنة الخبراء الدولية (مايو 2013)، والذي أوصى بتشكيل لجنة لدراسة وتقييم آثار السد.

اجتماع في 4 يناير 2014:

1. استمر الاجتماع مدة يومين.
2. هدف الاجتماع تحديد الآلية المشتركة بين الدول الثلاث لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية حول سد النهضة.
3. انتهى دون التوصل لنتيجة بعد أن تمسكت كل من مصر وإثيوبيا بموقفهما.
4. أبقى الاجتماع الباب مفتوحاً للتشاور بين الدول الثلاث، في حالة وجود أية مقترحات جديدة من شأنها المساعدة في التوصل إلى اتفاق.
5. تم تعليق أو تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى، وهذا يعني استمرار إثيوبيا في مواصلة بناء السدود. وهو نجاح دبلوماسي استراتيجي أمني كبير جداً لإثيوبيا.

موقف السودان الرسمي من الاجتماع كما ورد في صحيفة السوداني بتاريخ 6/ 1/ 2014 هو[19]:

(19) صحيفة السوداني بتاريخ 6/ 1/2014، الخرطوم.

1. تأكيد إيجابيات المناقشات.
2. التزام الأطراف الثلاثة بالتعاون والتشاور.
3. أن المباحثات اتسمت بروح المسئولية والفهم العميق.
4. حققت المباحثات تطوراً إيجابياً لإيجاد أنجح السبل لمصلحة الدول المشتركة.

موقف مصر: أعلنت فشل الاجتماع دون التوصل إلى النتائج المرجوة والعودة لنقطة الصفر بعد فشل المفاوضات بسبب تعنت وإصرار إثيوبيا على موقفها.

ولكن هل إثيوبيا ملزمة بالمواصلة، وهي التي اقترحت تكوين اللجنة؟، فماذا اقترح السودان ومصر مقابل الاقتراح الأثيوبي بتكوين تلك اللجنة؟ ولماذا قبلا الدخول فيها منذ البداية؟

فوائد بناء السد بالنسبة إلى السودان[20]:

(20) سلمان محمد أحمد سلمان، ندوة سد النهضة، مركز دراسات السلام (جامعة بحري) بالتعاون مع السفارة الأثيوبية بالخرطوم، سبتمبر2013.

1. يحجز الطمي الذي يصل خزانات السودان خاصة (سنار والروصيرص)، ويعيق طاقتها التخزينية للمياه والتوليد الكهربائي.
2. حجزه لكمية الأشجار (المعونة الخضراء) والمواد الأخرى الضخمة، التي يجرفها النيل الأزرق خاصة في شهري يوليو وأغسطس.
3. يوقف الفيضانات المدمرة التي تجتاح السودان خاصة مدن النيل الأزرق في كل عام.
4. ينظم انسياب جريان النيل طوال العام بدلاً من موسميته الحالية، التي يفيض فيها في أشهر يوليو/ أغسطس/ سبتمبر، الأمر الذي يغذي المياه الجوفية في المنطقة طوال العام.
5. وعدت إثيوبيا السودان بأن يتم بيع كهرباء السد بسعر التكلفة، أي ربع التكلفة في سد مروي، وهذا المشروع بدأ في تنفيذه بالسودان بشراء الكهرباء المنتجة من سد تكتري بسعر التكلفة فقط.
6. إن المياه التي يتم منها توليد الطاقة الكهربائية في إثيوبيا في سد النهضة، ستعود بعد ذلك إلى النيل الأزرق وتواصل انسيابها للسودان ومصر.
7. إن هدف سد النهضة الأول والأخير هو توليد الطاقة الكهربائية، بمعنى أنه لا يمكن استعماله لغرض الري، لأن طبيعة منطقة السد عبارة عن هضبة جبلية صخرية، لا تصلح أصلاً للزراعة والري.

أهم السلبيات[21]:

(21) المصدر السابق.

1. إن المدة الزمنية التي سوف تملأ إثيوبيا فيها بحيرة سد النهضة، فكلما طالت المدة ظهرت التأثيرات السالبة والمتمثلة في نقص كميات مياه النيل، التي سوف تصل للسودان ومصر، وهذا هو الموضوع المهم الذي يجب التفاوض حوله وليس معارضة بناء السد.
2. مسألة انهيار السد وتدميره وإغراقه للسودان.

التحليل بشأن مسألة انهيار السد وتدميره وإغراقه للسودان:

1. إن التقنية العلمية التكنولوجية التي تمثلها الشركة الإيطالية ستاليني،

متقدمة عشرات المرات على التقنية التي تم بها بناء السد العالي قبل أكثر من نصف قرن. أو تلك التي بني بها الإيطاليون خزان الروصيرص في ستينيات القرن الماضي، أو التقنية التي بنى بها الصينيون سد مروي قبل أعوام في السودان، فكيف ينهار سد النهضة بتقانة العصر الحالي[22].

(22) المصدر السابق.

2. لا يمكن أن تنفق إثيوبيا ما يقارب خمسة مليار دولار من أموال شعبها على سد وتهمل موضوع سلامته.

3. إن القول إن سد النهضة يقع في منطقة زلازل وبراكين، ومن ثَمَّ هو معرض للانهيار. الواقع يكذب ذلك تماماً، فإثيوبيا لم يحدث بها زلزال في كل أراضيها، ولو كانت المنطقة منطقة زلازل لأنهار خزان الروصيرص، الذي يقع في المنطقة الجغرافية نفسها لسد النهضة.

الوضع الراهن للسد

اكتمل بناء ربع الأعمال المدنية للسد، وأن المرحلة التجريبية لتوليد الطاقة من سد النهضة، سوف تبدأ في عام 2014 بتوليد حوالي 700 ميغاواط من المجموع الكلي من طاقة السد، والتي سوف تبلغ قرابة 5500 ميغاواط.

ختاماً يمكن القول، إن الأنهار الدولية لا تعرف الحدود بين الدول، وفي معظم الأحيان تستخدم الدول النهرية المشتركة مياه هذه الأنهار، دون مشاكل كبيرة، وذلك على الرغم من عدم وجود اتفاق دولي على القانون، الذي ينظم الاستخدامات غير الملاحية لمياه هذه الأنهار لمدة طويلة.

لا بد من استعمال المياه وفق قواعد وأنظمة تكون توافقية من كل دول الحوض، استناداً إلى مبدأ المساواة بين الدول للتقليل من المخاطر والأزمات، التي تنجم عن أزمة نقص المياه، ولا سيّما إذا تعرض المجرى المائي المشترك لانخفاض في طاقة التدفق مثل نهر النيل.

لا بد من استعمال المياه وفق قواعد وأنظمة تكون توافقية من كل دول الحوض، استناداً إلى مبدأ المساواة بين الدول للتقليل من المخاطر والأزما.

لقد تمكنت الدول الأوربية من المشاركة في رسم الأساليب والقواعد العامة، حول كيفية استخدام واستعمال المياه المشتركة، وتمكنت دول الاتحاد الأوربي من عقد أكثر من 175 معاهدة واتفاقية بين الدول التي تشترك في مصدر مائي واحد، بينما يوجد اتفاق واحد فقط بين مصر والسودان

حول مياه نهر النيل، في غياب تسع دول مشتركة في حوض النيل.

إن الآلية القانونية غائبة بين دول حوض النيل وغير متفق عليها، لقسمة حصص مياه النيل وتنظيم إدارة مياهه ضبطاً واستخداماً.

إن الاستناد إلى الاستخدام العادل للمياه ينبغي أن يكون للدول المتشاطئة على النيل كلّها، بحيث يكون لكل دولة الحق في إقامة أعمال على النيل، من أجل الاستخدام للأغراض الهيدروليكية مثل الكهرباء والري، فيما يراعى أن يتناسب مقياس الاستخدام مع مجمل المياه المستخدم، بحيث تتمكن بقية دول الحوض التي تقع في الأسفل من الاستفادة من المياه أيضاً، أن البعد عن استخدام المياه العابرة للحدود ليس انتقاصاً من سيادة الدول على أراضيها، أو استخدام مواردها الواقعة داخل إقليمها، إلا أن الآلية المطلوبة هي أن تستفيد تلك الدول من الموارد المائية الواقعة داخل أراضيها، بشكل تعاوني مع الدول التي تعبر إليها المياه، كما هو حال طبوغرافيا النهر دون إخلال بحق الدول الأخرى في الاستخدام العادل والمنصف لكل من دول الحوض في أسفل وأعلى النهر، فالوصول للغايات المشتركة تلك تقننها اتفاقيات قانونية جماعية وليست ثنائية، بحيث أن الاتفاق الجماعي يوفر الحماية للاتفاقية لإدارة واستخدام المياه على الحوض، وأنه يوضح خطط الاتصال لحل أي إشكال قد يقع في أثناء التنفيذ.

إن ظهور ظاهرة العولمة واقتصاد السوق الحر، وتعدد مؤسسات التمويل حيد دبلوماسية الاحتواء والترهيب والترغيب في إطار العمل الجماعي.

إن الآلية القانونية غائبة بين دول حوض النيل وغير متفق عليها، لقسمة حصص مياه النيل وتنظيم إدارة مياهه ضبطاً واستخداماً.

يتضح من هذه الدراسة، أن سد النهضة الأثيوبي، لا يمثل تهديداً للأمن المائي السوداني، بالقدر الذي يدعو للمطالبة بوقف بنائه، ومن ثَمَّ حرمان أثيوبيا من التنمية التي تنشدها من هذا السد. إن السلبيات التي تم توضيحها في هذه الدراسة يمكن التعاون في تلافيها وتقليل مخاطرها، خاصة في ظل العلاقات الممتازة والمتطورة بين السودان وأثيوبيا في مختلف المجالات، ولاسيّما الاقتصادية منها.

أن سد النهضة الأثيوبي، لا يمثل تهديداً للأمن المائي السوداني، بالقدر الذي يدعو للمطالبة بوقف بنائه.